العراق المحاصر بالأزمات... بيداغوجيا الأمن المستقبلي

أ. د. كامل حسون القيم*
م. د. عطارد عوض الشريفي**

* ـ أستاذ الإعلام والإتصال ـ كلية التربية الفنية/ جامعة بابل.
** ـ كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين.

يشهد العالم صفة تراكم وتشعب الأزمات في ميادين متعددة التي تنجم في الغالب عن إختلال التوازن سواءً أكان في العلاقات السياسية أم الإقتصادية وحتى الحضارية منها، وتمخّض عن ذلك ظهور أزمات، عالمية وإقليمية ومحلية ذات أوجه متعددة، وطبيعة زمانية ومكانية مختلفة تتصف بالغرابة والتعقيد.

وقد تختلف مسببات الأزمات في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية، إذ كان لتفاعل العلاقات بين القوى والكيانات المختلفة وصراعاتها الخفية والعلنية، بهدف نقل مراكز السيطرة والهيمنة، والتي تعدّ من أهم عوامل زيادة حدّة الأزمات أهم عوامل التحريك والإطفاء لتلك الأزمات، فبينما تعمل الدول المتقدمة على إمتلاك عناصر القوة المتعددة والإرتقاء بوسائلها المادية، تختلف أزمات الدول النامية بسبب إفرازاتها المتناقضة، مما ينعكس على السلوكيات الإجتماعية. وإذا كانت الأولى، تتعامل مع أزماتها بمناهج علمية وإستراتيجيات واثقة، فإن النامية ترفض إتّباع هذه الأساليب والمناهج في مواجهة أزماتها، مما يجعل تلكم الأزمات أشدّ عمقاً وأسرع ظهوراً وأقوى تأثيراً، بسبب التفاعل الواضح بين عدم إتّباع المناهج العلمية في التعامل مع الأزمات، أما بسبب الجهل بتلك المناهج، أو التمسك بالأساليب العشوائية والإرتجالية، أو طبيعة تلك الأنظمة مما ينعكس سلباً على إمكانيات الدولة وقدراتها.

مرّ العراق بمرحلة بالغة الصعوبة والتعقيد من جراء تواكب المشاكل والأزمات عليه، خصوصاً من الأوضاع الإقتصادية والمعيشية ومن تفشي الفساد منذ عام 2003 ولحد الآن.

وقد مرّ العراق بمرحلة بالغة الصعوبة والتعقيد من جراء تواكب المشاكل والأزمات عليه، خصوصاً من الأوضاع الإقتصادية والمعيشية ومن تفشي الفساد منذ عام 2003 ولحد الآن، بالإضافة إلى إستنزاف ثروات العراق بشتى الطرق، مما أثرت بشكل مباشر وغير مباشر في مسيرة تقدمه وتطوره.

وبهذا ينطلق البحث من فرضية مفادها: «وجود علاقة عكسية ما بين الأزمات المتوالية على العراق سواءاً الداخلية أم الخارجية منها، وفرص تحقيق الأمن المستقبلي له.

وعليه سيتمّ تقسيم بحثنا وفقاً للآتي:

أولاً: إشكالية إدارة الدولة في العراق ومسار العملية السياسية

لقد شهد العراق تحولاً سياسياً منذ عام 2003، إذ تلازمت الدولة العراقية أزمات متنوعة منها: أزمات سياسية وأمنية وإقتصادية، إلا أن حداثة التجربة وعزم العراقيين على مواجهة التحديات والتحول السياسي المفاجئ زاد الشعب العراقي إصراراً على مواجهة كل التحديات على الرغم من صعوبتها. لكنَّ إستمرار تلك الأزمات وإنخراط العراق في منعطف خطير بعد إجتياح تنظيم «داعش» لبعض المحافظات العراقية في منتصف عام 2014، وبعد ذلك إنخفاض أسعار النفط العالمية الذي أدخل الدولة العراقية في عجر مالي وإقتصادي، أي أزمة اقتصادية حقيقية، فضلاً عن الأزمات السياسية والأمنية والإجتماعية المتجذرة، منها إنعدام الخدمات، وتسييس المؤسسات، وإنتشار الفساد السياسي والإقتصادي، وضعف المؤسسة العسكرية، وأزمة النازحين وغيرها، أدّى هذا الإخفاق إلى فقدان الثقة بالعملية السياسية وإتساع الفجوة بين السلطة والرأي العام. وعلى الرغم من خروج الشعب إلى التظاهرات منذ الصيف الماضي، وإنطلاق الشرارة الأولى للحراك الشعبي المطالب بعملية الإصلاح السياسي والإقتصادي، إلا أنَّ إختلاف القوى السياسية وتعارضها وعدم إتفاقها على طريق واضح ومشترك في إصلاح الواقع السياسي والإقتصادي للدولة يزيد من حدة الأزمات.

كتب الدستور في ظل ضغوط أزمة التحول من مركزية مستبدة إلى نظام، أريد له أن يكون تعددياً تحميه الديمقراطية وتمنع وقوعه ثانية في شَرَك الديكتاتورية.

كما أن الدستور العراقي، جاء ليعكس الواقع الطائفي الجديد الذي يعيشه العراق خاصة مع ظهور التنازع السياسي

بعد إنتخابات كانون الثاني 2005، إذ سعت الأحزاب السياسية قاطبة لتكريس هذا الدستور، الذي عدّه كثيرون بمثابة ألغام من الممكن أن تذهب بوحدة العراق، وتؤدي إلى فوضى شاملة وعدم الإستقرار على الأصعدة كافة .

إذ كتب الدستور في ظل ضغوط أزمة التحول من مركزية مستبدة إلى نظام، أريد له أن يكون تعددياً تحميه الديمقراطية وتمنع وقوعه ثانية في شَرَك الديكتاتورية .عن طريق ديمقراطية إنتخابية يدرك الجميع أنها لا تعني شيئاً حين تفتقر إلى المؤسسات الضرورية التي تحظى بإتفاق الجميع. ولأن المُشرّع ـ وهو الوسيط الذي أسسّ العقد الإجتماعي بين الدولة والمجتمع، كان متسرعاً تتجاذبه قوى المجال الإجتماعي وتَحُوْلُ بينه وبين بناء مجال سياسي مستقر ذي مسؤوليات محددة وتوزيع عادل للسلطة، المشرع هيّأ بيئة مؤاتية للصراعات لا تحمد عقباها، لأنه جعل القوة المستمدة من مصادر إجتماعية فرعية (عدد السكان، وجود الثروة في مكان دون الآخر. . .الخ) أعلى من القوة المستمدة من شرعية الدولة. ولذلك يقوم رجال الدين وشيوخ العشائر ورموز المال ووجوه المجتمع، بإدارة الصراعات فيما بينهم من جهة وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى[1].

(1) التقرير الاستراتيجي العراقي 2012-2013، ط1، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، حزيران/ يونيو 2014، ص457.

والدولة من جانبها ليست سوى مجال سياسي مُخترق يُمارس القوة المستمدة من هوية عرقية أو طائفية أو دينية. . .الخ، وليس من مؤسسات تحظى بإتفاق الجميع. ولذلك لا تنجح الدولة في تلبية مطالب المطالبين، وأن هؤلاء يُصعِدّون سقف مطالبهم حتى تصل إلى (الأقلمة)، لأن اللامركزية لم تحقق الحد الأدنى من المطالب، كما أن السلطة المركزية وشرعيتها مستمدة من صندوق الإقتراع، تظل عاجزة هي الأخرى عن تلبية مطالب المحتجين والمحتاجين[2].

(2) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

أما فيما يتعلق بالأحزاب السياسية العراقية وفي ظل النظام الديمقراطي، فكان من المفترض أن تستعمل الأساليب الديمقراطية داخل المؤسسة الحزبية، أي إتّباع السبل السليمة والأصولية من حيث إجتماع الكلمة، والغريب أن الذي يتصدر العملية السياسية من القوى الفاعلة فيها يتجاهل ويهمش الديمقراطية بين صفوفه، اذا أريد تأسيس عراق ديمقراطي يتطلب من الأحزاب التي تؤمن بالديمقراطية، أن تكون القدوة والنموذج في هذه

الممارسة من خلال طرح الأسس الصحيحة للممارسة الديمقراطية داخل أحزابها أولاً وتعميمه على مستوى البلاد ثانياً[3].

كما أن الحكومة التوافقية، يمكن أن تكون بيئة مناسبة لتركيز مبدأ الإقطاع السياسي، إذ تتحكم فئة أو طائفة أو قومية أو حزب أو شخص بمفصل من مفاصل الدولة على عدّه حصة أنتجها التوافق السياسي، فأصبحت الدولة غطاءاً للفئوية، ويترتّب على ذلك أن تتوزع السلطة وتتقاسم الثروة على أساس مبدأين أساسين هما (المكون والتوافق)، فهي لا ترى في الدولة مجموعة مواطنين أحرار متكافئين ومتساوين بالحقوق والواجبات على أساس مبدأ المواطنة، بل يرى في الدولة مجموعة مكونات عرقية طائفية أثنية، فالنظام التوافقي يقوم على مبدأ مشاركة المكونات وليس شراكة المواطنين، وبذلك فهو ينظم الدولة على وفق هويات ومصالح مكوناتها، وبذلك تخضع لتوازن المكونات، والتوازن هنا يعني توزيع الثروة والسلطة وإدارة الحكم توافقياً على وفق مبدأ الشراكة المُتَسَلّحة بحق النقض (الفيتو).

أن الحكومة التوافقية، يمكن أن تكون بيئة مناسبة لتركيز مبدأ الإقطاع السياسي.

إن الخطر في المحاصصة والتوافقية بالمجتمعات التقليدية، أن تقوم بالعمل على إنعاش تضاد وحدة الدولة وترسيخ المواطنة، كونها تماهي بين المكونات الإجتماعية والسلطة ضمن نظام المحاصصة الكلي للدولة، كما أن العلاقة بين القوى والأحزاب السياسية المشاركة في السلطة لا تستعمل في علاقاتها البينية سياسة ناقدة وإنما سياسة مناكدة، أي أنّها لا تستعمل خطاباً سياسياً واقعياً رصيناً، وإنما خطاب إقصائي إسقاطي حتى بين القوى السياسية ضمن التحالف الواحد، وهذا الخطاب لا يمكن أن يبني دولة ومؤسسات حكم مستقرة[4].

ثانياً: الأزمات الكبرى ومتاهات قوى الضغط

أن الأزمة هي مصطلح علمي يعبّر عن الحالة الحرجة والموقف الطارئ والمشكلة الحاصلة والواقعة أو النكبة التي وقعت وحلّت بهذه الدولة أو الحكومة أو المؤسسة الحكومية وهيآتها، سواءاً أكانت متوقعة الحدوث أم غير متوقعة الحدوث[5].

كما هناك من يرى بأن الأزمة تعبّر عن موقفٍ أو حالة يواجهها مُتّخِذُ القرار

(3) للمزيد ينظر: سعيد مجيد دحدوح، العراق... من دكتاتورية الفرد إلى دكتاتورية الأحزاب، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات، بغداد، العدد (9)، السنة الثالثة، آذار/ مارس 2014، ص19.

(4) المرجع السابق، ص22-23.

(5) محمد سرور الحريري، إدارة الأزمات السياسية واستراتيجيات القضاء على الازمات السياسية الدولية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص73.

في أحد الكيانات الإدارية والتنظيمية، إذ تتلاحق الحوادث ما يؤدي إلى عدم وضوح في الرؤية الإستراتيجية للموقف، فيفقدُ مُتّخِذُ القرار ـ إلى حد ما ـ السيطرةَ على الحوادث وعلى مسار تطورها المستقبلي بشكل يهدّدُ البناءَ الإداري للمنظمة، أو الدولة أو النظام (الإجتماعي أو الإقتصادي أو السياسي)[6].

فالأزمة قد تحلّ وتنزل بالأفراد والأشخاص أو بالهيآت والمنظمات الحكومية والمؤسسات والوزارات والأجهزة السياسية والأمنية في الدولة، أو على المجتمعات الكبيرة وعلى الأمم والشعوب، كما يمكن أن تكون هناك أزمات تحيط بالأسرة الحاكمة في الدولة[7].

كما يرى أخرون بُعْداً مستقبلياً لتأثير الأزمة لكونها موقفاً يواجه به الفرد أو المنشأة أو الدولة أو مجموعة معينة تحولاً خطيراً وكبيراً في الأحداث والأنشطة قد يؤدي إلى تغير كبير في المستقبل[8].

أي أن الأزمة تقع بشدة وتحاصر الأشخاص والهيآت والمنظمات وتجعلهم تحت ضغط شديد علمي ومالي وثقافي وسياسي وأخلاقي وغيرها من الأزمات التي يمكن أن تحصل فيقع تأثيرها في الجهات والأفراد والهيأت والمنظمات في الدولة[9].

كما أن المستقبل للأزمة يتلقى هذه الأزمات في ظل قلة وشحة وندرة من المواد والمؤن والمعونات والبيانات والأرقام، مما يجعله في دوامة لا مخرج منها مع محاولة جادة في الخروج من هذه الأزمات، إلا أن القوة الضاغطة بشدتها وأزماتها تجعل لا مفر ولا مهرب من تلك الأزمات[10].

وهناك من يميز بين نوعين من الأزمات التي يتعرض لها النظام السياسي بشكل عام، وهما[11]:

1. الأزمات الظرفية .

2. الأزمات الهيكلية .

الأولى هي أزمة وليدة ظروفها، وهذا النوع يحدث عادة دون أن يترك بصمات أو معالم واضحة على الكيان الذي حدثت فيه الأزمة، لذا فإن معالجتها يكون بتعديل بعض السياسات الخاطئة أو المنحرفة.

(6) عبادة محمد التامر، سياسة الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الدولية (إيران- العراق- سورية- لبنان أنموذجاً)، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، نيسان/ أبريل 2015، ص37.

(7) محمد سرور الحريري، مرجع سابق، ص73.

(8) طارق عبد العال حماد، حكومة الشركات والأزمة المالية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص17.

(9) محمد سرور الحريري، مرجع سابق، ص73.

(10) المرجع السابق، ص74.

(11) حميد فاضل حسن، أزمات العبادي الكبرى وثلاثية الإرخاء البراغماتي، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد (12)، السنة الثالثة، كانون الأول/ ديسمبر 2014، ص25.

أما الثابتة فهي أخطر، لأنها تتعلق بصميم بيئة النظام وعمله، ومثل هذه الأزمات لا يمكن تجاهلها أو التغاضي عنها أو حتى مجرد إهمالها وأرجائها إلى حين، نظراً إلى أن إستمرارها قد يؤدي إلى إفراز نتائج صعبة بالنسبة إلى الكيان الذي حدثت فيه، وقد تؤدي إلى أزمات أكثر خطورة وأشد تأثيراً، كما في متعلقات تتعلق بشكل وسلوك النظام السياسي والتنموي.

أن الأزمات التي تتعرض لها الدولة العراقية، تستدعي من حكومة الدستور معالجتها، و هي من نوع الأزمات الخطيرة، سواءاً أكانت الظرفية منها أم الثابتة..

ولا يخفى على أحد أن الأزمات التي تتعرض لها الدولة العراقية، تستدعي من حكومة الدستور معالجتها، وهي من نوع الأزمات الخطيرة، سواءاً أكانت الظرفية منها أم الثابتة.

فبدءاً من الأزمة الإقتصادية، إذ ظلت عوائد النفط المُصَدَر الأساس بل الوحيد لتمويل برامج التنمية والإنفاق الإستثماري الحكومي عموماً طوال العقود الخمسة اللاحقة لمنتصف القرن الماضي. على الرغم من إرتفاع معدلات نمو تلك العوائد وإرتفاع معدلات الإستثمار ومعدلات النمو الإقتصادي، التي شهدها الإقتصاد العراقي في السنوات التي مارس فيها النفط دور ماكنة النمو، إلا أن الإقتصاد العراقي لم يصل إلى مرحلة الإنطلاق أو إلى مرحلة النمو الذاتي. فقد عجزت سياسات التنمية الصناعية والزراعية عن تنوع الإقتصاد العراقي وتحريره من الهيكل الأحادي الجانب، وظل الإقتصاد يعُجُّ بمشاكل تتفاقم على أرضية التخلف الإقتصادي والإجتماعي، ويرزح تحت أعباء متزايدة، نشأت عن القروض والديون والأعباء المترتبة عنهما والتعويضات المفروضة منذ عام 1991[12].

فقد ترك التقلب والتراجع في أسعار النفط أثراً بالغاً وسلبياً في الموازنة العراقية، التي تعتمد وبنسبة تزيد عن 95% على النفط، فالموازنة العامة للدولة العراقية تُعَدُّ بالإعتماد على إيرادات النفط، التي تتخذ وفقاً لأسعار النفط العالمية والكميات المقدرة للتصدير[13].

وهو ممّا أطاح بفرصة تبلورِ إستراتيجيةِ تَحَوّلٍ متناسبة مع ممكنات العراق (إقتصاد ريعي)، وظروف الإقتصاد الذي عانى من مشكلتين متراكبتين على بعضهما، حدَّ التزاوج فيما بينهما، وهما توقف جهود التنمية منذ عام 1985 عندما تَحَوَّلَ الإقتصاد العراقي بشكل كامل إلى إقتصاد حرب، وبدأ مرحلة الإستدانة الخارجية، فضلاً عن التقادم وهلاك الأصول الرأسمالية الثابتة،

(12) أمال شلاش، عائدات النفط والتمويل والتنمية، مجلة الثقافة الجديدة، بغداد، العدد(311)، 2004، ص10.

(13) كاظم علاوي كاظم، المواريث الاقتصادية للاحتلال الأمريكي، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، العدد2)، السنة الأولى 2012، ص75.

وتراجع حجمها نتيجة التدمير الذي لحق بها على مرِّ ثلاثة عقود من الأزمات[14].

إن تعظيم الصرف غير المنتج لعوائد الثروة النفطية، والتقاسم بنهم بين المكونات وضياع العوائد الريعية في نظام توزيعي ـ إستهلاكي، قد أسسّ لإقتصاد لا يقوى على إنتاج سوى الثروة النفطية، ويقوي في الوقت نفسه ظاهرة الشره الإستهلاكي الذي تغذيه أسواق العولمة، ولهذا أصبحت الديمقراطية السياسية وتعظيم الاستهلاك وتدني فرص العمل المنتج، عنواناً لفراغ التنمية وضياع مستقبل البلاد الإقتصادي كقوة منتجة خارج حدود ومحددات الريع النفطي[15].

والتي تنعكس أثارها وتبعاتها على المجتمع العراقي، الذي يواجه أزمات متلاحقة تمتاز بالخطورة، فما وَرِثَهُ من تحديات جديدة بعد الإحتلال عام 2003، وما تزال التهديدات لفرص السلام والأمن والإستقرار محدقة. فالتوترات الإجتماعية، وإستمرار وجود الجماعات الساخطة ممن يشعرون بالإستبعاد والتهميش والإقصاء فضلاً عن خطر العشوائيات والفقر والبطالة والتهجير القسري وهو ماجعل تجدد الصراع في الشارع العراقي قابلاً للوقوع في أية لحظة، وهو أمر يدعو إلى وجود حالة إستعداد لأي تهديد للسلم والأمن الإجتماعي[16].

ثالثاً: بيداغوجيا(*) الأمن المستقبلي في العراق

يعدّ الأمن من المفاهيم المتأصلة والمرتبطة بوجود الحياة الانسانية، وهو مصدر قلق مشترك لجميع المجتمعات، على الرغم من تنوع أهدافه وعناصره وعلاقته بالمتغيرات المجتمعية الأخرى. وتمثل سيادة القانون وأمن المواطنين من المكونات الرئيسة للأمن الإجتماعي وإستدامة التنمية حينما تسعى إلى تعزيز فرص العدالة وتنفيذ القانون، وإتخاذ تدابير وقائية عن طريق توليد فرص العمل وتعزيز الإندماج الإجتماعي ونشر ثقافة السلام والإستقرار.

وهناك من يرى في مفهوم الأمن بكونه ربما يتطابق مع مفهوم الرفاهية وغياب الحاجة المادية، وقد إستخدمه علماء الإجتماع والإقتصاديون بمعنى الرفاهية، ومن ثم فان الأمن الإجتماعي مفهوم يشير إلى الحماية ضد

(14) عبد علي كاظم المعموري، إشكالية إدارة التحول في الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال الأميركي، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات، بغداد، العدد (12)، السنة الثالثة، كانون الأول/ ديسمبر 2014، ص17.

(15) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(16) عدنان ياسين مصطفى، إشكالية الأمن الاجتماعي في العراق بعد عام 2003 (قراءة سوسيولوجية)، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات، بغداد، العدد (10)، السنة الثالثة، تموز/يوليو 2014، ص149.

(*) تهدف البيداغوجيا Pedagogy إلى تحقيق الإنتاجية والإبداعية والابتكار، وتنمية القدرات والكفايات الأساسية، وتطوير الذكاءات المتعددة لدى المتعلم، وصقلها نظرياً وتطبيقياً ووظيفياً، وهذا كله من أجل خلق مدرسة منتجة ومبدعة وفاعلة، تساهم في بناء قدرات الوطن لكي يكون قادراً على التنافس والتقدم والنمو. للمزيد ينظر: جميل محمداوي، البيداغوجيا الفارقية، ط1، 2015، ص14.

ان الأمن الإجتماعي مفهوم يشير إلى الحماية ضد المخاطر والطوارئ الإجتماعية والتحرر من القلق المتعلق بتلكم المخاطر أو الخطوات التي تتخذ لحماية السكان من ذلك الخطر.

المخاطر والطوارئ الإجتماعية والتحرر من القلق المتعلق بتلكم المخاطر أو الخطوات التي تتخذ لحماية السكان من ذلك الخطر .

وأن الحديث عن حاجة العراق إلى أمن مستقبلي يرتبط بمحركات شاملة، تبدأ من هيكل بناء الدولة، ونمط تنصيب الحكومة وإدارتها وانتهاءاً بالصورة الإيجابية النفسية والإجتماعية والتربوية، التي يمكن أن تخلق فرداً سوياً راضياً، يحمل قدراً أكبر من الشأن العام ويشترك في بوصلة إتجاهاته وضبطه.

وترتبط مخرجات الأمن والإرتفاع به إلى سلم الثقة بقدرات الدولة في صيانة موجوداتها الحضارية والأمنية والنفسية، وهذا يسوق إلى حد كبير بانحسار الأزمة، بعدّ أن كل أزمة تولد أو قد تولد (صراعاً) بين قطبين يربك حالة الرضا وبالتالي الأمن بأشكاله المختلفة، ومن هذا المنطلق فان مفهوم الأمن المستقبلي يتوسّع ويتحدّد إلى (مثالية سياسية وإجتماعية) تتشابك لتصل إلى مستوى (كيف نصنع أجيالاً غير منخورة القوى، تتفاهم وتشارك مع العالم الإنساني بتفوق وحراك عالٍ من العطاء).

وللوصول إلى رؤية إستراتيجية قابلة للتطبيق علينا أن نضع شكل الأزمة وأبعادها ومن ثم حلولها بمغلف البعد الأمني والكفاية المواطنية، لذا سنوجز الأزمة مع إرتباطها ومن ثم حلولها المفترضة:

1. الأمن السياسي

يعدّ الهيكل السياسي من أعمدة بناء دولة مستقرة آمنة، وشكل الدولة قد يتفرع إلى نوع النظام (ديمقراطياً رئاسياً أم نيابياً، أو الشكل المنبثق من القيادات الكارزمية التي توصف بالدكتوريات التاريخية أو الشخصانية) في كل هياكل النظام السياسي تتطلب إجماعاً على الثقة والمقبولية لشكل أو شخص الحاكم لدى الرأي العام، كما أن نتاج أي نظام أو طبقة سياسية لا يقاس بالتاريخ أو كَم الإتّباع أو أصوات الناخبين بقدر ما يقاس بالمشروعية الإنتخابية والنتاج التجريبي للحكم، يستثنى من ذلك السنوات الاولى من المراحل الإنتقالية، وفي العراق وعلى الرغم من ان شكل النظام (افتراضياً) يسير بشكل ديمقراطي تعددي من بعض الكتل والأحزاب التي تصدرت

المشهد الإنتقالي بعد سقوط النظام، تمخض عن تشكيل نظام سياسي يوصف بالفوضى وبُعْدِ الجدية وعدم المشروعية في إدارة شكل نظام الدولة والنجاح بها إلى مخارج الدول النامية أو المتطلعة إلى النمو، وعلى ذلك شهدت بناءات الهيكل السياسي في العراق عدة مؤشرات انتجت ضعفاً وخوراً في القطاعات الأخرى، ومن تلك المؤشرات:

- طبيعة القوى السياسية المتصدرة العملية السياسية، في الأغلب ناتجة عن هوى سياسي وإملاء للفارغ الذي يمكن أن يتمخض عنه سلطة أو سطوة او فساد.

- شكل ونظام الانتخابات كان قد فسح المجال (فنياً) وباتفاق الكتل أن تعيد بعض الشخصيات نفسها برغم فشلها وفشل المرحلة السابقة برمتها.

شكل ونظام الانتخابات كان قد فسح المجال (فنياً) وباتفاق الكتل أن تعيد بعض الشخصيات نفسها برغم فشلها وفشل المرحلة السابقة برمتها.

- فتحت اللعبة السياسية والسطوة التي أمتاز بها البعض من بناء منافذ خاسرة وفاسدة للدولة العراقية (كالمناصب الفضائية، وشكل الحمايات، والمؤسسات، والتعيينات، والكوتة، والقوانين التي عبر السنوات أصبحت تلك الشخصيات) قوى منيعة ومقدسة ودائمة السطوة والتحكم في الإستراتيجي للعراق.

- بعد نتائج الانتخابات والتي لم تحمل مؤشراً صحياً على مشاركة العراقيين، وبرغم التجاوزات والإنتهاكات والتزوير.. وغيرها يتمّ بناءاً على الأصوات تزوير بعض الخطابات بغض النظر عن تخصصاتها ومهاراتها في إدارة الدولة، ومن هنا جاءت الطامّة الكبرى في نخر موارد الدولة وضياعها ونهبها...

- الكتل السياسية عملت لنفسها نظاماً غريباً (لكنّه سارٍ في الغرف المظلمة) على ان التقاسم والتحاصص أساس الهدوء السياسي، وعلى الكتل ان تراعي غيرها في مناصب الدولة، بغض النظر عن العائد الوطني للعراقيين، وكانت هناك صيحات جماهيرية كبيرة في مؤشر رفض المحاصصة، لكن على ما يبدو أن مغادرتها تعني مغادرة الجميع، وهذا غير مسموح به.

- من جانبها الولايات المتحدة، ضمنت طبقة سياسية ضعيفة وغير محنكة بالشأن العراقي، وخانعة بالشكل الذي يمكن لها السير بالتحكم المستقبلي في إدارة الدولة، والضغط على مستقبل الإقتصاد العراقي، والتلاعب أو صناعة أزمات لم يستطع غير المؤهلين أن يغادروها.
- ملف نمو القاعدة والتشدد والطائفية ومن ثم تمدد داعش وسطوتها على ثلاث محافظات، كانت تلك نتاجاً لخزين من اللهو السياسي وعدم القدرة على إدارة ملف العراق الانتقالي، ضمن فريق عمل سياسي فاشل، ومتناحر جهراً ومتفق خفاءاً، فكان للاكريكا أن حركت ملف القاعدة وشجعت على إمتداده سواءاً بغض النظر، أم بالإدارة عن بعد كانت السطوة الاولى لإبعاد البلد من النهوض ومن أعطاء درس بليغ للعالم على أن الإسلام السياسي غير قادر على قيادة دول، إعلامياً كانت أمريكا تبارك الخيمة السياسية، فشلها وفسادها وتدميرها البطيء للبلد، وكانت تعطي تصريحات نجاح أو تعلم على أن السياسة بالعراق بخير، وأن العراق نجح في إدارة نفسه، وهي لا تكشف الأموال التي تهرّب أو التدمير الإستراتيجي لملفات الأمن والصناعة والزراعة والتعليم والنفس والتي أسميناه (ببصمات الفوضى).
- لازالت الكتل السياسية تعدّ نفسها وصياً ومنقذاً وخياراً أبدياً لقيادة العراق، على الرغم من الإخفاق والفشل في جميع الملفات.
- لم تنتج الطبقة السياسية أي معطى أو خارطة طريق لإنقاذ العراق من أزماته بل، هي تتكئ في الأزمات على التحريض والخطاب الطائفي والمناطقي، كجزء من الدفاع العام عن وجودها ومكتسباتها.

2. الأمن الإقتصادي ـ الإجتماعي

تمتاز عملية الإصلاح الاقتصادي العراقي بكونها فنية في محتواها ومضمونها، لكنها تحتاج إلى فلسفة تعتمد إرادة سياسية وموافقة جميع الطبقات والشرائح الاجتماعية التي ستقوم بالإصلاح وتتحقق مصالحها في نهاية المطاف، وكل تردد أو تأجيل لإصلاح يؤدي لانقسامات في الآراء الاجتماعية، ومن ثم تأجيل الإصلاح أو الاكتفاء بالترميم وتعديل وتطوير بعض التشريعات التي لا تشكل في مجموعها إلا جزءاً من الإصلاح الاقتصادي.

وبذلك فإن «الإصلاح» عملية اقتصادية اجتماعية سياسية ثقافية شاملة، تشمل جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية، والفئات والشرائح الاجتماعية كافة، إذ يتأثر ويؤثر الجميع من خطوات الإصلاح، وإذا لم تكن الخطوات مدروسة ومتكاملة فالنتائج ستصيب البعض على حساب البعض الآخر، لذلك نلحظ تضارب الآراء وتعارضها أحياناً تجاه فكرة ومضمون الإصلاح الاقتصادي[17].

فمن بينها الظاهرة الإنحرافية وفي مقدمتها الفساد الذي إنتقل للعراق، بعد أن كان حالات فردية قبل حصار عام 1990، ثم إلى ظاهرة في مدة الحصار الاقتصادي، ومن ثم أصبح ظاهرة بنيوية بعد عام 2003[18].

كما سادت بعد الإحتلال حالة العجز البنيوي والتوالد المتواصل للمشكلات والأزمات وعلى حساب قيم المواطنة، مما شكلّت جميعها تهديداً لفرص الإندماج الإجتماعي، ومن ثمّ تدهور المنظومات القيمية وتضرر النسيج الإجتماعي العراقي[19].

هذا بالإضافة إلى أن مسار الديمقراطية ظلّ أقلَّ رسوخاً وأكثرَ تعثراً، فضلاً عن ضعف المسؤوليات الحكومية في تأمين الحماية الإجتماعية.

3. الأمن الثقافي والإعلامي

شكّل الإتصال الرقمي منعطفاً جديداً لدى جميع المجتمعات، المتحضّرة منها والفقيرة، ويظهر لنا مصطلح الإختراق الإعلامي أو الغزو كما كان متداولاً بلباس جديد وبرمزية أعتى وأقوى وأكثر وضوحاً، فمُخَيلَةُ الإتصال لجيل الشباب الحالي أرادوا لها أن تتلاعب بالفضاء السبراني على حساب القيم والثقافة والإبداع والرموز الدينية والثقافية، وجاءت طاردةً وعاصفةً بما تملك الشعوب من خصوصيات ثقافية وإجتماعية، لكنْ ليس الجميع كانوا ضحية مطلقة، الضحية المطلقة هو من لم يواكب ويخطط ويشترك على ذات السرعة في زوايا التأثير تارة، وتقليل الصدمات تارة أخرى، في العراق المشهد، الإتصال يعدّ ساحةً مفتوحةً بلا منعة أو أمن أو مَصَد، وذلك عبر فقدان مفاتيح التحكم والتأثير الأساسية التي تدعم هذا الضياع الهوياتي ليس للشباب حسب، إنما للثقافة والتراث والدين وأساليب المواجهة الشرسة مع العالم الجديد الملغم بالصور وإحداثيات الأوجاع الإجتماعية، العراق البلد

(17) عطارد عوض عبد الحميد، نحو منهج وطني للإصلاح الاقتصادي في العراق، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، العدد(1)، السنة السادسة، كانون الثاني 2014، ص134.

(18) عماد عبد اللطيف، الفساد في العراق: البنية والظاهرة، الحوار المتمدن، العدد (3050)، 2010/7/1.

(19) عبير أمين، تزييف وعي الشباب بين العولمة والدعاة الجدد، الهيأة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2006، ص36.

المكبل بانفتاح وعدم إقفال إرغامي لأمنه الإعلامي والثقافي وذلك بحكم المؤشرات الآتية:

- الإتصال المحمول تملكه شركات لدول أخرى، وأغلب الإتصالات الرقمية التي تجرى في العراق هي في عقدة ورحبة شركات معروفة إقتصادية لكن غير معروفة النيات، وتلك يمكن لها التعرف على جميع مكالمات السياسيين والخبراء وأمن الدولة وطبيعة الإتصالات التي تحدث في الأزمات وغيرها.

- لا توجد برامج أو حملات جديّة للتفكير على الأقل في مديات (الإختراق الإعلامي والثقافي) لمؤسسات الإعلام العراقية وهي تعدّ بالمئات إذا إستثنينا منها المواقع الإلكترونية والصحف الرقمية والمدونات، وبالتالي فإن الكيفية سائبة وأن أمن المواطن في خطر دائم جراء التنصت، أو التوظيف، أو القرصنة، أو الإنتحال ..الخ.

- إرتفاع لغة التحريض وتسويق العنف عبر وسائل الإعلام المختلفة عربية كانت أم محلية، وعدم وجود رقابة إلكترونية تحدّ أو تراقب بالرصد أو المحاسبة ما يجري من غسيل دماغ تراكمي للرأي العام (للأطفال والشباب بشكل خاص).

- إنحسار القراءة السطرية، لدى العراقيين لطغيان وشيوع الإستخدام الرقمي والإتصال عبر الانترنت، في الوقت الذي لم تشجع الدولة أو مؤسساتها التربوية والثقافية الميل أو الإكثار من القراءة السطرية والتي أحدثت خللاً كبيراً في مهارات الإتصال واللغة والإطلاع على خزائن التاريخ ومجرياته.

- الإدمان في التلقي وإرتفاع معدلات التعامل مع ثقافة الفضاء الوافدة، على حساب الثقافة واللغة والتاريخ المحلي، والخجل من الدخول في أسواق المعلومات الدولية كبلد منتج للثقافة والمعلومات.

- ضعف الإنتاج الثقافي والإعلامي الطلابي والشبابي أوجد هوة كبيرة ومتفاقمة للمواطنة الثقافية، فالتعامل مع البرامج والأحداث والظواهر يأتي في الأغلب دولياً وليس بإرادة عراقية.

- التعليم الإلكتروني ورفع المه ارات في التربية الإعلامية والثقافية في المؤسسات التربوية أوجد فقراً وإبتعاداً عن الإفادة في مجال التربية والتعليم الإلكتروني، لكنّه إرتفع في مجال الترفيه والإستخدام الشخصي (عدم ضبط التوجيه).

- الإستهلال اليومي للأفلام والسمعبصريات الترفيهية المستوردة، ومواقع اليوتيوب والغوغل أوجد خللاً في الإعتمادية على المعلومات التاريخية والسياسية التي من الممكن أن تُوجّه الجيل الحالي بما لا يرغب التربويون أو الإجتماعيون في العراق.

- الهروب من الواقع المضطرب في الأمن والإحتقان الطائفي والسياسي إلى بيآت ثقافية تنمّي الإغتراب والعزلة والغرابة لدى الجيل الحالي، دون حلول أو دراسات تعمل على إدماج أو إصهار الإنتماء الوطني بقالب واحد أساسه المواطنة وحب العراق ومستقبله.

4. الأمن النفسي

إن التهديدات الهائلة ضد الأمن الإنساني والرفاهية للإنسان العراقي، تأتي بشكل رئيس من الأفعال المتعمدة التي يرتكبها البعض، وإذ إن إنتهاك الأمن النفسي يتجلّى بأشكال مختلفة من العنف والإغتيالات والقمع والسرقة والغش وإنتهاك الحرمات والإغتصاب والإعتداء، والتسيّب في مؤسسات الدولة على المستوى المهني في الأموال والممتلكات العامة والخاصة، فضلاً عن أعمال الخطف والتفجير وإحتجاز الرهائن المرتكبة من أفراد وجماعات.

فالإعتقال والتغييب والإبادة الجماعية (المقابر الجماعية) التي مرّ بها الشعب العراقي، والعنف بما فيه الإقتصادي والإهانات التي تعرض لها الفرد، والإحتلال والصراعات السياسية والفوضى الإجتماعية (اللا معيارية) والدكتاتورية والتعصب الطائفي والإحتقان الشعبي، أدّت إلى إنعدام الشعور بالأمان والرغبة في الدفاع عن الذات بطريقة مادية أو رمزية[20].

(20) التقرير الاستراتيجي العراقي 2012-2013، مرجع سابق، ص 195.

كل هذه الإنتهاكات قد أحدثت إضطراباً غير مسبوق في الأمن النفسي، وربما كان العراق من أكثر البلدان التي عانت من ذلك عقب تغيير النظام السياسي عام 2003، وتفكك المؤسسات الأمنية.

فقد إنتشرت المناطق العشوائية التي تتضمن الكثير من الشواهد الإجتماعية السلبية، التي تطول جزءاً من السكان، أبرزها الحرمان والفقر والإهمال في المناطق المهمّشة والتي تعدّ بعيدة عن رعاية الدولة. هؤلاء لا يشعرون بالأمان النفسي ولا الإجتماعي، وإن حالتهم النفسية مستمدة من وضعهم الإجتماعي، فالتهديد الإجتماعي ونظرة المجتمع لهم ولّدتْ لديهم خصائص وصفات جعلتهم مختلفين عن الطبقات الأخرى، مما ولّد لديهم شخصيات عدائية.

مما يؤدي إلى إضطراب في الشخصية السايكوباتية أو اللا إجتماعية Antisocial، والشعور بأن البيئة غير ساندة لهم وهي بيئة عدائية بإمتياز، وبهذا يكون إدراكه للعالم بطريقة منحرفة وتفسيراته للأحداث مشوهة، هؤلاء لا يشعرون بالأمان النفسي ولا الإجتماعي، وأن حالتهم النفسية مستمدة من وضعهم الإجتماعي ونظرة المجتمع لهم.

والحالة الأكثر خطورة هو الصراع في مرحلة المراهقة، بين هوية المراهقين (من أنا ـ من أكون) مقابل غموض الدور الذي يمكن أن يؤديه في الحياة، وهو في بداية مرحلة تكوين هويته، فإذا لم ينجح الفرد في تكوينها بشكل حقيقي تصبح مرحلة الرشد صعبة جداً، ولهذا فإن جذر السلوك المتطرف والعنف والتعصب يكمن في الطريق الذي يتبعه تطور مفهوم الهوية الشخصية لدى هؤلاء الشباب. فإذا وَجَدَ المراهق/أو الشاب نفسه يعاني من الغموض والتناقض، وعدم القدرة عن تكوين مفهوم واضح للذات، يندفع للتعويض عن النقص بالتوحّد بهويات جمعية أخرى، ذات طابع أيديولوجي عنفي توفر له اليقين، فوسط هذه الجماعات المتطرفة لا يجد المراهق هويته فقط وإنما يجد تفسيرات لأزماته ووعوداً للمستقبل، ولهذا فالهوية هي ليست معطىً فردياً شخصياً فقط، بل مفهوم جمعي متجذر في الإنتماء الأسري والعرقي والطائفي والوطني للفرد[21].

(21) المرجع السابق، ص196-197.

وبهذا ظل الفرد العراقي يسبح في سطح إجتماعي أسود،لا يَعْرِفُ له قراراً، فالظواهر السلبية وأخبار العنف والجرائم والعمليات الإرهابية، هي الأكثر إنتشاراً وتوزيعاً في الأوساط العامة، فعدمُ الشعور بالأمان يُعدّ إعتداءاً على فكرة الحياة الإنسانية والإجتماعية السوية، والتي تقوم على الصحة النفسية والتضامن الإجتماعي بين أبناء المجتمع، فضلاً عن إنعكاساتها على توازن المصالح والقيم داخل المجتمع.

التوصيات

إن الوضع العراقي يعاني من مصاعب حقيقية، نتيجة سنوات الحروب المتتالية منذ عام 2003 وفقدان الأمن بكل أشكاله أو مجالاته، فضلاً عن المشكلات التي ظهرت على قاعدة الموارد الإقتصادية لتشغيل نظام اقتصادي فعال.

مما يتطلّب من صُنّاع القرار تبنيَ سلسلة من السياسات والإصلاحات ذات أهداف واضحة، لمعالجة الحاجات على المدى القصير والمتوسط والطويل، بدلاً من التفكير في إعتماد نموذج واحد يناسب الجميع، ولإنجاز هذه الأهداف فان جميع القوى الإجتماعية والسياسية، لا بدَّ أن تسعى للوصول إلى إتفاق وطني يحقّق أمن المواطن، ويعزّز فرص إندماجه الإجتماعي وذلك لمواءمة الأهداف العامة، والجهود خاصة للحدّ من الإنحراف والعنف كسياسة عامة للدولة. إلى جانب إعتماد ما يأتي كلّ في مجاله:

1. بيداغوجيا الأمن السياسي (هيكل بناء الدولة)

أ ـ إعادة النظر بآلية تشكيل الحكومة، وإنتشال تشكيلها بمعايير، أساسها الكفاءة والمهنية والتخصص.

ب ـ إعادة النظر بالنظام الإنتخابي السائد، وإحلال نظام يتيح للأشخاص المستقلين من الظهور والفوز بعيداً عن فريق وحسابات الكتل السياسية.

ت ـ المزيد من الضغط الشعبي على ايجاد آليات تقويم سنوي لعمل البرلمان والحكومة ومؤسسات الدولة.

ث ـ تفعيل قوانين الرقابة والردع الوظيفي للفساد والكسل الحكومي.

ج ـ إبعاد مزدوجي الجنسية عن المناصب العليا في البلد.

ح ـ تفعيل قوانين التحريض الإعلامي وتجريم كل من يُؤجّج الطائفية والتعصب والتمييز بين أبناء البلد.

خ ـ البحث عن آليات كشف لمتعلقات مصروفات الدولة، والإتفاقات والبنود التي كانت سريّة بين الكتل او الوزارات، لغرض تمريرها بعيداً عن ضغوط الرأي العام.

د ـ العمل بنظام الأغلبية وتفعيل دور المعارضة في البرلمان.

ذ ـ إلغاء مجالس المحافظات والأقضية والنواحي (كونها حلقة معرقلة وزائدة) في الخارطة السياسية العراقية.

ر ـ إعادة النظر بقانون الأحزاب الحالي، كونه لا يحمل عدالة أو ضبطاً حقيقياً للكتل والأحزاب التي من الممكن أن تدخل خارطة المنافسة الجديدة.

ز ـ العمل على مبدأ (بيداغوجيا التربية السياسية) إشراك الرأي العام في الإنتقال بالمجتمع من مرحلة التلقين والخطب السياسية والإستهلاك المجمعي إلى مرحلة الإشراك العلمي في التغيير والتوجيه وصناعة الحل إزاء الأزمات المقبلة.

2. بيداغوجيا الأمن الإقتصادي ـ الإجتماعي

إن الوضع الإقتصادي في العراق ظلّ يشكّل المعضلةَ الأساسَ التي تفاقمت منها باقي المشاكل والأزمات، إذ أثّرتْ في مستويات الدخل والمعيشة وخلقت حالات صارخة من التفاوت المعيشي والطبقي والتوزيع غير العادل للدخل، وتزايد معدلات البطالة، وعليه لا بدّ من عمل الآتي:

أ ـ يجب أن تكون هناك رؤية عراقية حقيقية، تضع مصلحة العراق وأوضاعه الحالية والمتمثلة بالأزمات المكبل بها (السياسية والأمنية والإقتصادية والإجتماعية والنفسية)، محدداً لأي إجراء أو سياسة معتمدة، فيمكن القول إنْ كان للإرهاب عنفٌ جسديٌّ بالدرجة الأولى، فإن لآليات النظام الاقتصادي عنفاً اجتماعياً بشكل جوهري.

ب ـ إنّ البرنامج الأنسب للعراق هو أن لا يذهب على إصلاحات إقتصادية فحسب، بل التركيز على عملية شاملة، تهدف إلى بناء أسس جديدة للعلاقات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية كأساس لنفي التبعية الخارجية والحيلولة دون تفاقمها، وذلك من خلال بناء التنمية المستقلة والمستمرة التي تحقق العدالة الإجتماعية، وهذا يعني سيطرة المجتمع على شروط تطوره، ووضع سلطة إتخاذ القرارات المتصلة بهذه العملية بأيدي القوى الوطنية التي لا مصلحة لها رهن الإقتصاد الوطني بالرأسمالية والإرتباط بها.

ت ـ إنّ إعتماد الإقتصاد العراقي على النفط مما جعله اقتصاداً ريعياً بامتياز، وهو أمر في غاية الخطورة وبخاصة في الأمد القصير، لذا لا بّد من درس يذكّر مَن يتربّع على سدة الحكم، ويساهم بصنع القرار الاقتصادي لخدمة الشعب العراقي، ان النفط رغم أهميته الإستراتيجية، بيدَ انه لا بدّ من معين له، وذلك من خلال إعادة تنشيط بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، بوضع منطلقات لنظرية تأخذ بنظر الاعتبار خصوصية الحالة العراقية تمهيداً لوضع خطة تنمية اقتصادية مدروسة تساهم في تنويع مصادر الدخل القومي وتقوّي مناعة الاقتصاد العراقي لمواجهة التحديات المفاجئة التي قد تحصل، سواء كانهيار أسعار النفط أم غير، و سواء أكان ذلك على المستوى المنظور أم على الإطار الإستراتيجي.

ث ـ إعتماد توقيتات مرحلية لخطوات الإصلاح الاقتصادي في العراق تأخذ بنظر الاعتبار ما جرى تحقيقهُ من إجراءات وتأثير العوامل السياسية والاجتماعية الأخرى، وذلك بهدف الاستفادة من التدرج الزمني، للتغلب على الإرهاصات التي وقعت في المرحلة السابقة.

ج ـ التوجه نحو عقد جلسات نقاش اجتماعية لبيان أهمية الأمن المجتمعي، واشراك السياسيين ومنظمات المجتمع المدني بذلك، والدعوة لإنشاء مراكز متخصصة لدراسة الظواهر المسببة لفقدان هذا الأمن، اذ ان الأمن المجتمعي مرهون بالسياسة وبالأمن السياسي والاقتصادي، وحثّ المؤسسات الدينية على الابتعاد عن الخطابات المتشنجة، من خلال الفتاوى غير المدروسة وإثارة النعرات الطائفية.

ح ـ كما أنه لا يمكن اغفال الترابط ما بين الأمن الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والنفسي، فالأمن الاقتصادي مفتاح من مفاتيح تحقيق الأمن في المجالات المذكورة أعلاه.

3. بيداغوجيا الأمن الثقافي والإعلامي

أ. أن يصار إلى اتفاق وتوحيد في الاستراتيجية الإعلامية، وأدوات التحريك الجماهيري بين القنوات الإعلامية (إذاعة، TV، صحف، مواقع الكترونية) وبالأخص في القضايا والتوصيفات الأساسية.

كالموقف من الاحتلال، الإعمار، القضية الكردية، مشكلات الخدمات.

ب ـ أدوات الإعلام في المنطقة بحاجة إلى إعادة حسابات وسياسات، عليها أن تبتعد عن سياسة إرضاء الممول أو مالك الوسيلة، وان تفكر بجدوى رسائلها وموقعها من التأثير الجماهيري. وهل سياسة (الغلق) هي من صالح الطائفة أما المنطقة؟، ، وهل إنعكاسها العربي والدولي ـ تاريخياً ـيمكن التعويل عليه؟.

ت ـ الإستعانة بذوي الكفاءات والعقول والتفرد في المنطقة وإشراكهم على مستوى إبراز الخطاب الجديد، كل باختصاصه وموقعه وإستثمار نتاجهم الثقافي والفكري في مخاطبة الآخر، فالصراع ليس فقط على مستوى السياسة والإتجاه بقدر ما هو في مواقع الفكر والتأثير الإعلامي والاجتماعي.

ث ـ إستخدام العلاقات الشخصية والمؤسسية ومراكز الأبحاث والوفود في إيصال خطاب علمي يمكن التعويل عليه وإدامته لإبراز قوة المنطق والحق في قضايا (مائعة وتميل الى النفوذ للتسطيح) وبالتالي خلخلة الامن والفكر، ومن ثم إقامته على أسس منظمة وعلمية ودراسة درجات نجاحه ضمن حملة إعلامية تبرز ذلك التجديد.

ج ـ إستخدام مجمل قنوات الاحتلال، إذاعة، تلفاز، صحافة) والساندة مواقع، مجلات، ملصقات، إعلانات، مؤتمرات، سينما، أمسيات، هدايا . . .الخ في نقل صورة مقاومة الإحتلال، والسعي لبناء مجتمع حضاري تنموي يسعى إلى السلام والإنتاج وإعادة الدور المشرق له ضمن الحاضنة العربية والدولية.بعيداً عن الخطاب الديني السياسي، لان المتلقي العربي لايمكن إن يتلقى محورين متناقضين لإتجاهاته وميوله، وبالأخص الديني.فعلينا إن نلتفت إلى المنجز الثقافي والحياتي الذي من خلاله نستطيع إن ننفذ ونؤثر.

ح ـ العمل على إنشاء تحالفات إعلامية وورقة تكتيك للحملات، والمعالجات السياسية والثقافية بين القنوات الاعلامية والعلمية الصديقة.

خ ـ إصدار كتب وكراسات علمية ميدانية باسم مؤسسات أو مراكز أبحاث في المنطقة أو بإفرادها، تبين ميدان المستوى الفكري والثقافي لنا، ونحن جزء من العطاء الإنساني ولدينا رغبة كبيرة في التفاعل مع الأمم والشعوب والأطياف، ولنا خصوصية ثقافية نخشى أن تندرس في ثنايا وجود المحتل او تدخلاته (وهذه شرعية تنادي بها كل شعوب الأرض) ضد العولمة والإحتلال العسكري والثقافي.

د ـ إنشاء قنوات إعلامية بلغات أجنبية فضائية، إذاعات موجهة، صحف، مطبوعات) والتحدث بها إلى العالم، مع التركيز على أضرار الاحتلال على العراق وعلى بنيته التحتية.

ذ ـ إقامة مؤتمر إقليمي حول فاعلية وسياسات قنوات الإعلام (الأهداف المرحلية) وإمكانية تغيير المعطى الخطابي، بعد إجراء مسح ميداني لمشكلات الخطاب (. . . .) الآن. فنحن بحاجة ماسة إلى آلية للتعرف على مشكلاتنا، أسلوبنا، مع من نتقاطع؟، كيف نحن مع العرب؟، مع الغرب؟، كيف يرانا الآخرون؟، وما علاقتنا بالاحتلال؟، وما درجات وسبل تبديل الخطاب؟، كيف نكسب الآخرين بالإعلام؟.

ر ـ العمل على تكثيف التعاضد والتساند بين الأجهزة الامنية ورجال الإعلام والصحافة بما يخدم مكافحة الارهاب وان تعمل القوات الامنية على تصوير وإدارة ملفها في المواجهات بمرافقة الإعلاميين كما تعمل ذلك التجارب الدولية، لتأثيرها النفسي والإعلامي في الرأي العام.

ز ـ إشراك القطاع الآكاديمي والجامعي في ايجاد سبل دائمة وعاجلة للمواجهة والإعانة في جوانب ورش العمل والأبحاث واستطلاعات الرأي وصناعة الدعاية والمنشور (الدعائي).

س ـ رعاية المناطق الساخنة والحواضن المحتملة رعاية علمية، لتقليل وتحجيم التأثيرات المحتملة للتمدد وبناء علاقات افتراضية نامية مع السكان المحليين.

ش ـ المعالجة الاستراتيجية الحالية للفقر والمناهج الدراسية، والإدماج الاجتماعي الذي يمكن ان يعزز روح المواطنة والإحساس بوحدة العدو والمصير.

ص ـ العمل على الضخ الإعلامي لنشاط القوات الامنية وتقرير الحوادث من خلال المؤتمرات الصحفية ومواجهة الجمهور والإعلاميين بشكل دوري ومنتظم ومباشر والتعليل لما يحدث من انتصارات او خروق بشكل شفاف وموضوعي.

ض ـ عدّ الأمن الثقافي والإعلامي عوامل استراتيجية من اولويات الدولة وحساباتها المستقبلية في التعامل مع السياسات الخارجية وخطاب الازمات.

ـ إدخال استراتيجية جديدة في مجال المضمون التربوي والثقافي والفكري، والعمل بجدية على رسم خارطة طريق جديدة، لاستقبال ومسح الخلل في الامن الثقافي والأمي الذي لا يتوقف خارجيا، في ظل انفتاح الفضاء، بل ان يترجم داخليا الى بعد ميداني اجتماعي فاعل، عن طريق الحملات واعادة النظر في السلوكيات الثقافية والتربوية والامنية.

4. بيداغوجيا الأمن النفسي

إن مظاهر التسيب وضعف الشعور بالمسؤولية والفساد الإداري والانحرافات، تشكّل جانباً مهماً من ضعف الشعور بالأمان، ما يعني عدم الثقة في مؤسسات الدولة بأنها حامية للمواطن، وهذا جزء مهم من استراتيجية الجماعات الارهابية.

بيد أن الوعود بحل الكثير من المشكلات المتوزعة على كامل اللوحة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وضعت المواطن العراقي في حالة إحباط مما ولّد أزمة ثقة بين المواطن ورجال السياسة والحكم، وهو إدراك عيني تبلور نتيجة التعارض بين ما ينبغي أن يكون وبين ما هو قائم، وبالتالي يشعر الأفراد بحالة عدم الرضا، وهذا يدفع إلى التوتر في العلاقات ينتهي بالعنف والتعصب بين الفرد والنظام الاجتماعي. والتي يمكن عن طريق الإجراءات الاتية:

أ ـ **إجراءات متعلقة بالدولة**: وتتضمن، وضع خطط ثقافية فكرية من خبراء مختصين لمكافحة التطرف، نشر ثقافة الاعتدال بين مكونات المجتمع، السعي لنشر محفزات السلم الأمني. بالإضافة إلى إيلاء النازحين

العراقيين أهمية خاصة، من خلال العمل على استيعاب هؤلاء المواطنين ومراعاة الجانب النفسي لهم، ومحاولة ادماجهم بالمجتمع بشتى الوسائل الممكنة من حيث توفير التعليم وإتاحة فرص عمل لهم وتهيئة مستلزمات الحياة لهم، من أجل محاولة تقليل شعورهم بالإحباط والمظلومية. كذلك التعامل المماثل مع عوائل واولاد الشهداء المقاتلين المساهمين في تحرير أرض العراق، وعوائل وأولاد ضحايا الإرهاب في عموم البلاد.

ب ـ **إجراءات مؤسسات المجتمع المدني**: وتتضمن، اقامة الندوات الجماهيرية الواسعة لنبذ التطرف والعنف، اقامة ندوات للمنظمات الثقافية حول خطورة هذا النوع من الثقافة على المجتمع العراقي، العمل على نشر مفهوم الأمن الثقافي بين الجماهير على نحو دائم ومستمر.

ت ـ **إجراءات وسائل الإعلام**: وتتضمن، القيام بحملات دورية تقوم بنشر مفهوم الأمن الثقافي وبمختلف وسائل الإعلام أي المرئية والمسموعة والمقروءة، شرح أهمية الثقافة المعتدلة في نشر الاستقرار بين مكونات الشعب ومن ثم التفرغ للإنتاج والانجاز والابداع بأنواعه.

وأخيراً، يمكن عدّ أن الأزمات السياسية معقدة، والحل فيها يستوجب تبني سياسات متنوعة، وإذا ما كانت الحكومة مقيدة في القيام بأدوار ومهام على المستوى الخارجي، بسبب التراجع في قدرات الدولة العراقية الاستراتيجية، فقد وجدت نفسها قادرة على أن تختط لحكومتها أسلوباً لإدارة شؤون البلاد، وهو أسلوب يقوم على إرضاء القوى الأساسية في العملية السياسية.

ولهذا كله يبدو أن المستقبل غامض، فهذه الأزمات الكبرى والمعقدة لن تترك المشهد العراقي سياسياً ومجتمعياً، من دون أن تترك آثاراً عميقة، ويبدو أن الحكومة وأسلوب إدارتها لهذه الأزمات بإزاء اختبار حقيقي، يأمل الكثير من العراقيين الوطنيين أن يخرج منه بأقل الأضرار.